مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٣ (٢٠٢٣)، ص: ١٢٧ - ١٥٢
ISSN: 2222-6583

استراتيجية الاستخدامات الحديثة للعقوبات الدولية في منظمة الأمم المتحدة

astiratijiat alaistikhdamat alhadithat lileuqubat alduwliat fi munazamat al'umam almutahida

م.م.مها عباس فاضل

* تدريسي على ملاك جامعة النهرين /وحدة البحوث و الدراسات السياسية.

maha.Abbas@nahrainuniv.edu.iq

الملخص:

تعد العقوبات الدولية أحد عوامل التأثير على الساحات العالمية، ويمكن لها ان تساهم احياناً في الضغط على البلد سواء في توجيه سياستها الداخلية أوالخارجية، وبالتالي يتوقف نجاح تأثيرها على عدد من الأسباب في محيط عملية ديناميكية تسعى على يدها لتقييد سياسات الجمهورية المفروض أعلاها تلك الغرامات، وقد عرفت الصلات الدولية تلك الطريقة منذ نهاية المعركة العالمية الاولى التي كانت تشمل إجراءات عقابية سياسية في المقام الاول، وبدأت تتسع تلك العقوبات لتشمل العقوبات الاستثمارية بجانب السياسية مثل الحالة العراقية حتى الآن الغزوالعراقي للكويت اوالحالة الايرانية في اطار سعيها لامتلاك إمكانيات نووية لأهداف غير سلمية اودعم قليل من جماعات المعارضة لنظم حكم اقليمية، الا ان في بعض الازمات مثل الازمة الروسية بدءاً بالأزمة الجورجية مروراً بشبه جزيرة القرم وصولاً الى الازمة الروسية مع الغرب نتيجة لـــ الغزو الروسي لأوكرانيا عام ٢٠٢٢، والتى كانت من تداعيتها التوسع فى تلك العقوبات لتشمل الجزاءات الرياضية والاجتماعية، وهو الامر الذى قد يسهم فى التقليل من تخويف الدول للسلم والامن العالمي .

Summary:

International sanctions are one of the factors influencing the global arenas, and they can sometimes contribute to putting pressure on the country, whether in directing its internal or external policy, and therefore the success of its impact depends on a number of reasons in the context of a dynamic process that seeks to restrict the policies of the Republic imposed by these fines. International relations have known this method since the end of the first global battle, which included political punitive measures in the first place, and these sanctions began to expand to include investment sanctions in addition to political ones, such as the Iraqi case until now, the Iraqi invasion of Kuwait, or the Iranian case in the context of its endeavor to possess nuclear capabilities for non-peaceful goals or support There are few opposition groups to regional regimes, but in some crises such as the Russian crisis, starting with the Georgian crisis, passing through the Crimea peninsula, all the way to the Russian crisis with the West as a result of the Russian invasion of Ukraine in 2022, the repercussions of which

were the expansion of those sanctions to include sports and social sanctions, Which may contribute to reducing countries' intimidation of global peace and security.

المقدمـــــــــة:

تشمل العقوبات الدولية العديد من الإجراءات التي يمكن اتخاذها ضد دولة معينة التي تنتهك القانون الدولي، مثل حظر تجاري، وحظر السفر، وتجميد الأصول، وحظر تصدير بضائع معينة، وتهدف هذه العقوبات إلى تحقيق أهداف معينة، مثل حماية حقوق الإنسان، والحد من انتشار الأسلحة النووية، والحد من التمويل الإرهابي.

تتوفر للمنظمة العديد من الأدوات لتنفيذ العقوبات الدولية، بما في ذلك القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي، وحظر الأسلحة، واللجان الفرعية لمجلس الأمن، وتتعرض المنظمة للعديد من التحديات في تطبيق العقوبات الدولية، مثل عدم تعاون الدول المعنية، وصعوبة الحفاظ على توازن بين تحقيق الأهداف المرجوة من العقوبات وتجنب التأثير السلبي على المدنيين المعرضين للخطر.

وفي النهاية، فإن التطبيق الفعال للعقوبات الدولية يتطلب تنسيقًا دقيقًا وتعاونًا بين الدول الأعضاء في المنظمة، والتزامًا بالقانون الدولي وحقوق الإنسان، والحرص على الحفاظ على الأمن والاستقرار العالميين.

هدف البحث :

يعود هدف البحث إلى الدول التي يتعرض لها البحث، والتنوع في ايدلوجية تلك الدول المفروض عليها العقوبات الدولية والسياق التي فرضت فيه تلك العقوبات، وأثر تك العقوبات فى التأثير على سياسات الدول الخارجية تجاه المجتمع الدولي، ومدى قدرة تلك العقوبات في كل حالة على تعديل السلوك السياسي للدولة المستهدفة .

أهمية البحث :

ترجع أهمية البحث إلى تنوع الدول التي شملها البحث، والأيديولوجيات التي تفرض فيها العقوبات الدولية على هذه الدول ، والسياقات التي تُفرض فيها هذه العقوبات ، فضلاً عن تأثير هذه العقوبات على السياسة الخارجية للدول تجاه الدول الأعضاء في المجتمع الدولي ، وحقيقة أن هذه العقوبات هي إلى أي مدى يمكن أن تغير السلوك السياسي للدولة المستهدفة.

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٣ (٢٠٢٣)، ص: ١٢٧ - ١٥٢
ISSN: 2222-6583

مشكلة البحث :

تنطلق اشكالية البحث الى السؤال المطروح هنا مقسم إلى جزئين. يتناول الجزء الأول تنوع العقوبات الدولية وتوسعها الكمي والنوعي. هل يعتمد نجاح العقوبات الدولية على ما يجعلها فعالة؟ أو اعتمادًا على عوامل أخرى تتعلق بالدولة المستهدفة ، مثل طبيعة النظام السياسي ، والرضا الشعبي عنه ، والأيديولوجية التي تسيطر عليه ، وقوة الدولة سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو عسكرية ، ودرجة القدرة على تعبئة المجتمع الدولي لتعزيز هذه العقوبات والتوسع التدريجي لتشمل جوانب متعددة ، والسؤال الثاني يدور حول إلى أي مدى يمكن للعقوبات الدولية أن تؤثر على سلوك وسياسات البلدان المستهدفة.

فرضية البحث :

تدور إحدى الفرضيات الرئيسية للبحث حول حقيقة أن العقوبات الدولية يمكن أن تؤثر وتغير السياسة الخارجية للدولة ، أي أن هناك علاقة مباشرة بين التعبئة الدولية لزيادة هذه العقوبات والتأثير على سلوك الدولة وتقليل هذه العقوبات وتهديدها للسلم والأمن الدوليين ، وكلما كانت لهذه العقوبات شرعية دولية وصدرت ، كلما زادت المنظمات الدولية قادرة على حشد المزيد من الدول وتكون أكثر فاعلية .

الإطار المنهجي للبحث:

يلجأ البحث لاستخدام المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن .

تقسيمات الدراسة:

وتنقسم الدراسة إلى ثلاث مطالب :

- المطلب الاول مفهوم العقوبات الدولية .
- المطلب الثاني أنواع العقوبات الدولية ضد الدول المستهدفة .
- المطلب الثالث تأثير العقوبات الدولية على سياسات الدول .

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٣ (٢٠٢٣)، ص: ١٢٧ - ١٥٢
ISSN: 2222-6583

المطلب الأول:مفهوم العقوبات الدولية:

يعتبر الصراع بين الدول من أبرز القضايا في العلاقات الدولية ، حيث يؤدي تعقيده إلى نتائج متعددة ، أهمها الحرب وتلعب الدبلوماسية دورًا رائدًا في حل النزاعات الدولية من خلال مجموعة متنوعة من الآليات التي تعتمد على قبولا لأطراف عند استخدام أي من هذه الآليات لحل هذه النزاعات[١].

في الواقع ، يريد المجتمع الدولي محاولة التأثير على سلوك دولة أو جماعة أو فرد بالوسائل السلمية في بداية الأزمة ، ولكن هناك صراعات تؤدي إلى غزو بعض الدول لدول أخرى دون اعتبار للشرعية الدولية أو نظام السيادة الدولي، بفرض بعض الإجراءات التي يعتقد أنها كافية للحفاظ على السلم والأمن الدوليين ، بما في ذلك آلية العقوبات من خلال مجموعة من الكميات والصفات المتفاوتة من الإجراءات التي قد تكون قادرة على مضايقة الدولة المعتدية وإجبار هذه الدول على الاستمرار ،وهذه العقوبات تساعد في استعادة الشرعية الدولية للدولة.

وهناك عدة تعريفات للعقوبات الدولية (International Sanctions) نوجزها في الاتي :

- انها مجموعة متنوعة من التدابير القسرية التي تتخذها الدول بموجب اتفاق لإجبار دولة تنتهك القانون الدولي على وقف تلك الانتهاكات[٢].

- إنها مجموعة من التدابير التعاقدية أو التقييدية الفعالة من قبل عدد من البلدان أو المنظمات للضغط على بلد ما لتغيير السياسات التي تهدد السلم والأمن الدوليين[٣].

- هي القيود التي تحد من حرية التصرف لدولة أو جماعة أو قادتها ويتم فرضها بقرار جماعي من دول أخرى. يمكن أن يكون هدفهم تغيير سياسات الحكومة التي تهدد السلم والأمن الدوليين[٤].

١-اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، النظرية والواقع، المكتبة الاكاديمية، القاهرة ٢٠١١،ص٥٥.

٢-العقوبات الدولية (International Sanctions) بتاريخ ٦ / ٢ / ٢٠٢٢، على الرابط(www.ra2ej.com)

٣-عدنان طه الدوري، وعبد الأمير عبد العظيم العكيلي، القانون الدولي العام : الأحكام المنظمة للعلاقات الدولية وقت السلم والحرب، النشر : منشورات الجامعة المفتوحة، ١٩٩٤،ص٦٥.

٤- عدنان طه الدوري، المصدر نفسه ،ص ٦٦.

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٣ (٢٠٢٣)، ص: ١٢٧ - ١٥٢
ISSN: 2222-6583

من هذه التعريفات ، يمكننا استنباط تعريف عام للعقوبات الدولية على أنها "مجموعة من القرارات المختلفة التي تتخذها الدول متعددة الأطراف والمنظمات الدولية ضد الدول التي تهدد السلم والأمن الدوليين".

شرعية استخدام العقوبات الدولية :

من المفهوم أن مجلس الأمن يتمتع بالسلطة الأساسية التي تسمح للمجتمع الدولي بفرض عقوبات بموجب المادة ٤١ من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة [١]،معظم هذه الإجراءات العقابية اقتصادية بطبيعتها ، مثل القطع الجزئي أو الكامل للروابط الاقتصادية والتجارية والاتصالات. فيما يتعلق بالأمن الدولي ، يجوز لمجلس الأمن ، بالاستناد إلى المادة ٤٢ من الفصل السابع من الميثاق ، أن يتخذ التدابير اللازمة للحفاظ على السلم والأمن الدوليين ، أو استعادتهما من خلال سلطة منفصلة لاستخدام القوة[٢]، لا ينبغي الخلط بين عقوبات الأمم المتحدة والعقوبات الأحادية التي تفرضها بعض الدول على دول أخرى سعياً وراء مصالحها الاستراتيجية ، لأنها تهدف عادة إلى ممارسة ضغوط اقتصادية على الدولة المستهدفة.

اسباب فرض العقوبات الدولية :

توجد عدة اسباب للعقوبات الدولية بمختلف أنواعها .

- إجبار الدولة المعتدية على الخضوع للقانون الدولي .
- احتواء أي تهديد للأمن والسلام الدوليين .
- منع إجراءات اتخذتها الدولة المعتدية ضد الشرعية الدولية .
- الحد من انتهاكات حقوق الانسان داخل دولة معينة .

١- المادة ٤١ من الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة.

٢- المادة ٤٢ من الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة.

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٣ (٢٠٢٣)، ص: ١٢٧ - ١٥٢
ISSN: 2222-6583

أنواع العقوبات الدولية.

تتنوع العقوبات الدولية لتشمل عقوبات دبلوماسية ومالية واقتصادية وعسكرية وسياسية ورياضية واعلامية :

١- العقوبات الدبلوماسية:

هي الإجراءات السياسية المتخذة للتعبير عن الاحتجاج أو عدم الرضا عن إجراء معين اتخذته الدولة ، بما في ذلك بعض الإجراءات مثل إلغاء الزيارات الحكومية ، وتقليل العلاقات الدبلوماسية (الحد من التمثيل الدبلوماسي) أو قطع العلاقات الدبلوماسية [١]، كما يعبر عن نقض خطير في التواصل وحل القضايا ذات الصلة ، مما يعني إغلاق السفارات والقنصليات في لبلد المقصود ، وكذلك الانفصال الجماعي ، مما يعبر أحياناً عن مواقف متعددة الإطراف [٢].

اتفقت دول الخليج والدول العربية عام ٢٠١٦ على معاقبة إيران بقطع العلاقات معها واستدعاء سفرائها وخفض مستوى العلاقات ، وبعد زيارة الرئيس المصري أنور السادات لإسرائيل عام ١٩٧٧ قررت الدول العربية معاقبة مصر ومقاطعتها ، وهذا العزلة استمرت لعقد من الزمان ، بما في ذلك في عام ١٩٩٠ عندما غزا العراق الكويت، قطعت عدة دول عربية العلاقات الدبلوماسية مع العراق ، ومع اندلاع الثورة السورية في عام ٢٠١١ ، قررت عدة دولة قطع العلاقات مع النظام السوري عقابا له على انتشار القمع وانتهاكات حقوق الإنسان بحق مواطنيه.

١- محمد نور البصراتى، النظم الدبلوماسية والقنصلية، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، ٢٠١٨ص٢١.

٢- عبد الكريم علوان، القانون الدولي المعاصر، الطبعة الأولى، عمان : مكتبة الثقافة للنشر والتوزيع ١٩٩٧،ص٣٣.

٢-العقوبات المالية :

عادة ما يتم توجيه العقوبات المالية ضد الأفراد والمنظمات المرتبطة بالنظام السياسي للبلد المعتدي. تشمل العقوبات المالية تجميد الأرصدة المصرفية في البلدان المتأثرة بفرض العقوبات ، وتجميد أصول معينة للأفراد أو الشركات المرتبطة مباشرة بالنظام ، وتعليق التحويلات المالية داخل وخارج البلد المستهدف للتخطيط [١].

٣-العقوبات العسكرية :

يعني أنه لن يُسمح بالتزويد بالمعدات والمركبات العسكرية ، وكذلك سيتم إلغاء بعض عقود التسلح العسكري ، حتى لو تم إبرامها مسبقًا بين الدول ، وسيتم إلغاء التدريبات المشتركة وسيتم إلغاء الرحلات الجوية العسكرية فوق أراضي الدولة نفسها تكون محظورة.

٤- العقوبات الاقتصادية :

تتمثل هذه العقوبات في رفض أي نشاط تجاري مع بلد المقصد [٢].

ويمكن أيضا طرده من المنظمات الدولية ذات البعد التجاري ، ورفض المساعدات الاقتصادية وعدم تلقي المنح الدولية أو القروض من المؤسسات الدولية لدعم الاقتصاد والقيود المفروضة على النقل الجوي ، والتي تشمل حظر الطيران وحظر السفر إلى الدولة ، منع هبوط شركات الطيران من الدولة الخاضعة للعقوبات في مطارات دول أخرى ، وتعليق الرحلات الجوية إلى ذلك البلد [٣] .

١- ما هي العقوبات المالية ؟ بتاريخ ٢٠١٧/٩/٨، على الرابط https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/503695

٢- لمزيد من التفاصيل حول مفهوم العقوبات الاقتصادية .... راجع www.marefa.org.

٣- لعقوبات الاقتصادية التعريف والأهداف والفعالية،بتاريخ ٩/ ٣/ ٢٠٢٢ ara.agromassidayu.com

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٣ (٢٠٢٣)، ص: ١٢٧ - ١٥٢
ISSN: 2222-6583

٥-العقوبات السياسية :

وهذا يعني أن دولة المقصد لن يُسمح لها بالمشاركة في المحافل الدولية ، ولن تقبل قادة أو أشخاصًا مقربين من النظام السياسي للبلد المضيف ، وسيتم منع مواطنيها من شغل مناصب في المنظمات الدولية.

٦-العقوبات الرياضية:

منع الفرق الرياضية من بلد المقصد من المشاركة في المسابقات الدولية أو الانسحاب من تنظيم بطولة دولية في بلد المقصد.

٧-العقوبات الاعلامية :

يتعلق الأمر بحجب مواقع صفحة معينة في دولة معينة أو إيقاف بث القنوات الفضائية على أراضي ذلك البلد أو منع السياسيين المرتبطين بدولة معينة من الظهور في وسائل الإعلام من خلال وسائل الإعلام في الدول ، والذين يهتمون بسلوك الدولة بلد الوجهة.

كيف يتم استخدام فرض العقوبات :

يتم فرض العقوبات من قبل دولة واحدة أو تحالف دولي أو منظمة دولية مسؤولة عن السلام والأمن الدوليين ، مثل مجلس الأمن ، حيث أنه الهيئة الرئيسية لإدارة الأزمات في الأمم المتحدة ويمكنه الاستجابة للتهديدات من خلال تغيير العلاقات على الحكومات، يجب أن تتخذ المنظمات الحكومية والقرارات المتعلقة بالعقوبات في المجلس المكون من خمسة عشر عضوًا بأغلبية عضوًا مقابل عضو واحد من كل خمسة أعضاء دائمين بدون حق النقض[١].

١-محمد حسين كاظم حق النقض (الفيتو Veto) في مجلس الأمن دراسة من منظور القانون الدولي، مجلة أهل البيت العدد ١١، جامعة اهل البيت على الرابط https://abu.edu.iq/research/articles/13489

من الأنواع الرئيسية للعقوبات التي تفرضها الأمم المتحدة (صالحة لجميع الدول الأعضاء) ؛ تجميد الأصول وحظر السفر وحظر توريد الأسلحة عادة ما تدار أنظمة عقوبات الأمم المتحدة (الجزاءات) من قبل لجنة خاصة وفريق رصد بدعم من المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، بعض لجان الجزاءات المكلفة بالإشراف على تنفيذ قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالجزاءات مثل حظر السفر لقادة بعض البلدان ، ولكن ليس لدى الأمم المتحدة وسيلة لإنفاذها ، وتعمل بشكل مستقل وتعتمد بشدة على الدول الأعضاء [١] .

لقد لجأت بعض الدول الكبرى ، مثل الولايات المتحدة الأمريكية ، مرارًا وتكرارًا إلى فرض عقوبات أحادية الجانب ، على الرغم من أن هذه العقوبات الأحادية قد تعرضت لانتقادات بسبب افتقارها إلى الشرعية الدولية، ومع ذلك تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أن العقوبات الأحادية الجانب لها ما يبررها [٢]، عندما تتواجد تهديدات للسلم الدولي يعجز مجلس الأمن عن التعامل معها بسبب استخدام احدى الدول لحق النقض (الفيتو) في تمرير تلك العقوبات .

زوال العقوبات الدولية : هناك عدة طرق لزوال العقوبات التي فرضت على دولة ما:

١. قرار من مجلس الأمن بإلغاء العقوبات المفروضة من خلاله .
٢. انقضاء المدة الزمنية للعقوبات والمحددة سلفاً .
٣. اصدار الدولة ومجموعة الدول المشتركة في فرض العقوبات قرار بالغاؤها .

١- لمزيد من التفاصيل راجع الاجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، على الرابط https://www.un.org/ar/about-us/main-bodies

٢- السيد صدقي عابدين، العقوبات الدولية، معضله الانسنه بتاريخ ٢٠٢٢/٢/١٠، على الرابط https://acpss.ahram.org.eg/News/17396.aspx

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٣ (٢٠٢٣)، ص: ١٢٧ - ١٥٢
ISSN: 2222-6583

أسباب عدم فاعلية العقوبات الدولية .

هناك عدة أسباب تؤدي إلى عدم فاعلية العقوبات الدولية نوجزها بالأتي :

١- تجاوز بعض الدول التي تسمح بحركة البضائع أو من الشركات الدولية الموجودة في دولة مجاورة [١]، او حتى بعض الافراد الذين يسمح لهم بالتهريب وبيع وتصدير مصادر الطاقة كالنفط والمواد الخام.

٢- وجود استثناءات لتطبيق العقوبات يتم بموجبها إعفاء موارد معينة من مثل هذه العقوبات ، خاصة عندما لا تتحمل الدول التي تفرض العقوبات عواقب نقص إمدادات معينة مثل النفط ومصادر الطاقة.

٣- في حال نقص الشرعية الدولية لتلك العقوبات وعدم صدورها من خلال اطار اممي كمجلس الامن الدولي، فانه ينظر اليها على انها من باب التوظيف السياسي للعقوبات من جانب الدولة الفارضة للعقوبات ، وبالتالي لا تتفاعل معها بعض الدول.

٤- غالبًا ما يؤدي الاستقرار السياسي للبلد المستهدف وتماسك النخب إلى إبطاء فعالية العقوبات ، خاصةً عندما تؤثر على المجال السياسي ، ويُنظر إلى الانقسامات الداخلية والاحتجاجات الاجتماعية على أنها محفزات لنجاح العقوبات الدولية ، والعكس صحيح.

١- U/S Mandelker Speech on Impact of Sanctions at Center for Strategic and International Studies (CSIS), U.S. DEPARTMENT OF THE TREASURY, July 31, 2019, Available at:https://home.treasury.gov/news/press-releases/sm748

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٣ (٢٠٢٣)، ص: ١٢٧ - ١٥٢
ISSN: 2222-6583

المطلب الثاني:انواع العقوبات الدولية ضد الدول المستهدفة:

هناك مجموعة من الدول التي فرضت عليها غرامات من مجلس الامن أوعقوبات أحادية من دوله ما أوتحالف عالمي، وفى كل الاحوال يشاهد متخذ قرار تكليف الإجراءات العقابية ان هناك انتهاكات للقانون الدولي تستدعى التدخل الحثيث بغض النظر عن الغطاء القانوني لتلك الجزاءات اذا فرضت من دولة احادية، وعادة ما تبدأ تلك الإجراءات العقابية تدريجياً ثم تتوسع بصوره كميه أي تشمل ميادين اوسع للضغط على البلد المستهدف بتنوع نظام الإجراءات التأديبية وتعددها فى ميادين مغايرة:

١- العقوبات الدولية على العراق بعد عام ١٩٩٠.

جراء قيام جمهورية العراق بالغزو العسكري على دولة الكويت عام ١٩٩٠ عزم مجلس الامن إنفاذ إجراءات تأديبية على دولة العراق اقتصادية ومالية موسعة إنفاذاً للبند الـــ٧ من ميثاق منظمة الأمم المتحدة الذي يتيح باستخدام الشدة مقابل العراق باعتباره يشكل تهديدا للأمن العالمي، وقد صدر القرار ٦٦١ لعام ١٩٩٠ الذى يشترط بمقتضاه أن يحجب على الدول الاتى [١] :

(أ) استيراد سلع ومنتجات منشؤها العراق أو الكويت إلى أراضيها وتصديرها من تلك الدول بعد تاريخ هذا الأمر.

(ب) أي نشاط ينفذه رعاياها أو في أراضيها أو يهدف إلى الترويج لتصدير أو إعادة شحن البضائع أو المنتجات من العراق أو الكويت ، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر تحويل الأموال إلى العراق أو الكويت لغرض إجراء مثل هذه الأعمال أو المعاملات.

١- Collective Security Between the Charter of the United Nations and Practical Application Iraq "Model =cd&source=web&esrc=s&=q&rct=j&https://www.google.com/url?sa=t &ved=2ahUKEwjtt5HF9r32AhVPVhoKHcY7C_U4ChAWegQIEhAB& %url=http%3A%2F%2Fnahrainuniv.edu.iq%2Fsites

(ج) بيع أو توريد للسلع أو المنتجات ، بما في ذلك الأسلحة أو غيرها من المعدات العسكرية ، من قبل رعاياها أو السفن التي ترفع علمها، وأي نشاط يقوم به مواطنوها أو في أراضيها يروج أو يهدف إلى الترويج لبيع أو توريد هذه السلع أو المنتجات.

وقد تم التوسع في تكليف العقوبات العالمية على دولة العراق تباعاً لمحاولة تقييد قدرات العراق، الا ان تلك القرارات زادت من المكابدة الانسانية ونقص فى الادوية والغذاء للشعب العراقي، مما اضطر الامم المتحدة ان تتدخل ولكن بكيفية الاستحواذ على بترول جمهورية العراق مقابل الغذاء و الدواء وهو القرار الذى صدر عام ١٩٩٦ بصدد إطلاق برنامج البترول مقابل الغذاء و الدواء الذى أيضاً يحرم دولة العراق من شراء أي مستلزمات صناعية مقابل ايرادات نفطه باستثناء المواد الغذائية فحسب، وقد تطورت العقوبات باستحداث الادارة الدولية للموارد العراقية عبر صندوق تنمية العراق، ويستقطع جزء من تلك الموارد لتعويض المضارين من غزو الكويت، الا ان سياسة النظام العراقي لم تتأثر بتلك العقوبات بالشكل المراد لها، حتى بعد حصار النظام الحاكم بكل السبل، واستمرارية دكتاتورية الإطار الحاكم وانتهاكات حقوق الانسان، الا ان تلك الإجراءات التأديبية طالت الشعب ذاته أكثر من النظام، ولقد اعلنت جمعية اليونيسف ان دولة العراق في لائحة عام ١٩٩٦ أعلى نسبة لحالات سوء الطعام المزمنة التي تصيب الأطفال خلال سنوات الحصار، حيث بلغت ١١% من مجموع الأطفال ما دون الخامسة من السن [١] ،(وقد تم تفعيل العقوبات بالقرارين ٦٦٥ و٦٧٠ فقد تم فرض حصار بحري وجوي على العراق [٢]) وكان الغرض من العقوبات الأممية هو إجبار العراق على تطبيق قواعد القانون الدولي، الذي يتضمن الاعتراف بسيادة الكويت وبالتالي الانسحاب من الكويت.

١-أطفال يموتون في صمـــــت، بتاريخ ٢٠٠٢/١١/٢١، على الرابط
https://www.swissinfo.ch/ara/%D8%A3%D8%B7%D9%81%D8%A7%D9%84-%D9%8A%D9%85%D9%88%D8%AA%D9%88%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D

٢-الجوانب القانونية من قرارات المجلس الاقتصادي ضد العراق، بتاريخ ١٦ /٦ / ٢٠١٦، على الرابط https://almerja.com/reading.php?idm=50604

٢-العقوبات الدولية على ايران .

بسبب استخدام ايران لبرنامج نووي والدفاع عن حقها في امتلاك ذلك البرنامج لأغراض سلمية [١]، (الا ان الغرب والمنظمات الدولية كانوا يرونه لأغراض عسكرية ومحاولة ايران امتلاك اسلحة نووية [٢]) مما دفع الدول الكبرى والمنظمات الدولية والاتحاد الأوروبي بفرض عقوبات على ايران املاً فى تراجعها عن ذلك البرنامج الذى يمثل تهديد للسلم الدولي .

- (العقوبات الاحادية : فرض على ايران عدد من العقوبات الدولية والاحادية .... حيث اقدمت الولايات المتحدة الامريكية على فرض عدة عقوبات على ايران [٣]) بدايةً من عام ١٩٧٩(أزمة احتجاز الرهائن الامريكيين)، ثم التوسع في العقوبات بأن فرض الولايات المتحدة تحريم اقتصادي تام في ١٩٩٥ أعقبه في ١٩٩٦ " دستور العقوبات على إيران" الذي فرض جزاءات على الشركات مهما كانت جنسيتها التي تستثمر في قطاعي النفط والغاز في إيران، وتم تعديل هذه الجزاءات.

- وفي ٢٠٠٨ منعت أميركا المصارف الأمريكية من أن تكون وسيطاً في تغيير مبالغ مالية مع إيران، وفي ٢٠١٠ استهدفت إمدادات المحروقات لإيران ضد الشركات الأجنبية التي تستثمر في القطاع النفطي الإيراني.

١- أحمد إبراهيم محمود، البرنامج النووي الإيراني: بين الدوافع العسكرية والتطبيقات السلمية، مختارات إيرانية، العدد ٦، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، يناير ٢٠٠١م،ص٥٤.

٢- محمد سالم احمد، البرنامج النووي الإيراني : النشأة-التطور-الدوافع، مجلة دراسات اقليمية، ا جامعة الموصل مركز الدراسات الإقليمية، المجلد ٨، العدد ٢٥، مارس ٢٠١٢، ص ٢٢٩-٢٦٩.

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٣ (٢٠٢٣)، ص: ١٢٧ - ١٥٢
ISSN: 2222-6583

٣- رياض الراوي، البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط، الأوائل للنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠٠٦م.

- في ٢٠١١ أكدت واشنطن عقوباتها على الشخصيات الذين يقدمون دعماً لتحسين القطاع النفطي الإيراني، وتم تجميد أرصدة شركات نقدية أجنبية تقيم علاقات تجارية مع البنك المركزي الإيراني في قطاع البترول .

- في عام٢٠١٢ تم فرض العقوبات على القطاعين النفطي والبتروكيميائي الإيرانيين، وفي ٢٠١٣ تم استهداف قطاع إنتاج السيارات والعملة الإيرانية.

العقوبات الاممية :

اعتبر مجلس الأمن تطوير البرنامج النووي الإيراني تهديدًا للسلام العالمي ، وحثت الأمم المتحدة إيران على إنهاء برنامجها النووي ، لكن إيران أصرت على زيادة تطوير قدراتها في مجال الأسلحة النووية ، مما دفع مجلس الأمن في عام ٢٠٠٦ إلى فرض عقوبات الجوانب الاقتصادية تناولت قضايا التجارة وتجميد أصول المنظمات والأفراد المرتبطين ببرنامج إيران النووي [١]، في عام ٢٠٠٧ ، تم فرض حظر على مشتريات الأسلحة الإيرانية وقيود على الإقراض المالي لإيران ، وتم توسيع قائمة الكيانات المتأثرين بتجميد الأصول الأجنبية وحظر الإقراض المالي في عام ٢٠٠٨، تم حظر السفر وتزويد إيران بالمعدات ذات الاستخدام المزدوج (المدنية والعسكرية) في عام ٢٠٠٩تم فرض قيود جديدة على الاستثمارات الإيرانية وحظر بيع بعض الأسلحة الثقيلة مثل الدبابات والطائرات والمروحيات الهجومية لإيران [٢] .

٢-مجموعة الازمات الدولية، لا منطق من اعادة فرض العقوبات الامريكية على ايران، بروكسل: مجموعة الازمات الدولية، اوراق الشرق الاوسط رقم ٤٦،نوفمبر ٢٠١٨،ص ٥.

١-روز ماري هولس، إيران والعلاقات الخارجية والدور الإقليمي المحتمل، المستقبل العربي، العدد ٢٥٨، مارس ٢٠٠٧م.

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٣ (٢٠٢٣)، ص: ١٢٧ - ١٥٢
ISSN: 2222-6583

عقوبات الاتحاد الأوروبي :

للضغط على إيران لإنهاء برنامجها النووي ، حظر الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠١٠ تقديم المساعدة الفنية أو نقل التكنولوجيا النفطية إلى إيران ، وكذلك أنشطة بعض البنوك الإيرانية ، ووسع قائمة الأمم المتحدة بحظر السفر، في عام ٢٠١١ جمّد الاتحاد الأوروبي أصول ٢٤٣ شركة ، ومنع إيران حوالي ٤٠ شركة أخرى من الحصول على تأشيرات لدخول دول الاتحاد الأوروبي.

في عام ٢٠١٢ ، فرض الاتحاد الأوروبي حظرًا تصاعديًا للنفط ، وجمّد أصول البنك المركزي الإيراني ، ووضع بعض رموز النظام في القائمة السوداء[١] .

وعلى الرغم من فرض العقوبات ضد ايران من اجل حملها للعودة الى طاولة المفاوضات حول برنامجها النووي ، ومراقبة الدول الغربية لذلك البرنامج ،لم يصل الى اتفاق نهائي.

٣-العقوبات الدولية على روسيا .

بعد أن ضمت روسيا شبه جزيرة القرم إلى أوكرانيا في عام ٢٠١٤ ، واجهت ثلاث موجات من العقوبات ، سواء من جانب واحد أو من خلال التحالفات الدولية [٢]، فقد بدأت الاولى في ١٧ مارس ٢٠٢٢ وهو اليوم التالي على الاستفتاء لاستقلال القرم عن اوكرانيا فقد فرضت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي عقوبات تضمنت تجميد أصول وحظر سفر ٢٠ مسؤولا روسيًا [٣].

١- محمد زاهد غول، ازدواجية المعايير في معالجة قضايا الشرق الأوسط، مركز أمية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، انقرة، تاريخ النشر ٢-٣-٢٠١٧م.

٢- خفاجي، باسم،" روسيا ومواجهة الغرب: أزمة القوقاز وأثرها على العالم العربي والمسلم"، ط١، (القاهرة: المركز العربي للدراسات الإنسانية،، ٢٠١٨ .

٣- أزمة القرم : عقوبات أمريكية جديدة تستهدف مقربين من الرئيس الروسي، بتاريخ ٢٠ مارس ٢٠١٤، على الرابط https://www.bbc.com/arabic/worldnews/2014/03/140320_ukraine_russia_obama

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٣ (٢٠٢٣)، ص: ١٢٧ - ١٥٢
ISSN: 2222-6583

وشملت العقوبات منع بنك روسيا من التعامل مع النظام المصرفي الأمريكي ، وأوقفت اليابان المحادثات مع روسيا بشأن الاستخدامات السلمية للفضاء والاستثمارات التكنولوجية وألغت تأشيرات الدخول للمسؤولين الروس ، وفرضت أستراليا غرامات مالية على المعاملات المالية وحظر سفر ضد شخصيات بارزة في التهديد الروسي لسيادة أوكرانيا إلى جانب أوكرانيا ، فرضت ألبانيا وأيسلندا والجبل الأسود أيضًا نفس حظر السفر والقيود المفروضة على الاتحاد الأوروبي.

أعقب ذلك في أبريل ٢٠١٤ موجة ثانية من العقوبات ، عندما علق مجلس أوروبا حقوق التصويت للوفد الروسي وفرضت الولايات المتحدة حظراً تجارياً على سبعة مسؤولين روس على أراضيها ، من بينهم إيغور سيتشين ، الرئيس التنفيذي للوفد بشركة النفط الحكومية الروسية. شركة Rosneft – و ١٧ شركة روسية فرض الاتحاد الأوروبي حظر سفر على ١٥ شخصًا آخر.

تضمنت الجولة الثالثة من العقوبات في يوليو ٢٠١٤ تمديد الحظر الأمريكي على المعاملات المالية والاقتصادية ليشمل شركتي طاقة روسيتين رئيسيتين ، روسنفت ونوفاتيك[١]، ومصرفين هما غاز بروم وفي إي بي .

بالإضافة إلى ذلك ، فرض الاتحاد الأوروبي حظرًا على الأسلحة والمعدات العسكرية ، وحظرًا على التكنولوجيا العسكرية ، وضوابط تصدير المعدات المستخدمة في صناعة النفط ، وقيودًا على إصدار وتداول بعض السندات أو الأسهم أو الأدوات المالية المماثلة. استهدفت كندا شركات تمويل الأسلحة والطاقة الروسية وجمدت الأموال اليابانية لمشاريع جديدة في روسيا.

١- Edward Fishman, How to Fix America's Failing Sanctions Policy, Lawfare, June 4, 2020, Available at:https://www.lawfareblog.com/how-fix-americas-failing-sanctions-policy.

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٣ (٢٠٢٣)، ص: ١٢٧ - ١٥٢
ISSN: 2222-6583

المطلب الثالث:تأثير العقوبات الدولية على سياسات الدول:

١- استخدام فرض العقوبات :

وتجدر الإشارة إلى أن العقوبات الدولية ضد العراق وإيران تضمنت عقوبات دولية أحادية الجانب وتحالفات دولية (مجلس الأمن) ، لكن العقوبات ضد روسيا اقتصرت على عقوبات دولية أحادية الجانب أو تحالفات دولية ، حيث كان لروسيا نفسها حق النقض (الفيتو) على مجلس الأمن. ورفض المجلس التصويت على قرار يدين انتهاكات القانون الدولي أو سيادة دولة أخرى ، واستخدمت روسيا حق النقض في أكثر من مناسبة ، في عام ٢٠١٤ يدين ضم شبه جزيرة القرم إلى جزء من أوكرانيا عام ٢٠٢٢ عندما حاولت إدانة روسيا في مجلس الأمن أثناء غزوها للأراضي الأوكرانية [١] .

٢- استثناءات على العقوبات الدولية :

وتجدر الإشارة إلى أنه كانت هناك بعض الاستثناءات من العقوبات المفروضة على روسيا ، حيث لم تستهدف العقوبات بعض المؤسسات المالية المسؤولة عن مدفوعات الطاقة ، والتي لا تزال دول الاتحاد الأوروبي باقية على الرغم من صراعها مع روسيا بعد الأزمة الأوكرانية[٢] .

وأكد المستشار شولز أن أوروبا "تستثني إمدادات الطاقة الروسية من العقوبات لما لها من تأثير سلبي على اقتصاديات الدول الأوروبية" لأن الاتحاد الأوروبي يستورد ٤٠٪ من الغاز الروسي. ولن يتسامح الاتحاد الأوروبي مع تعطل إمدادات النفط الروسية ، لكن رئيس الوزراء البولندي ماتيوز مورافيكي قال إن الخطوة لإعفاء الشركات المتورطة في النفط الروسي من العقوبات "غير مقبولة" [٣] .

١- الفيتو الروسي يحول دون تمرير مشروع قرار حول الوضع في أوكرانيا، بتاريخ ٢٠٢٢/٢/٢٥، على الرابط https://news.un.org/ar/story/2022/02/1095042

٢- لماذا تم استثناء النفط والغاز من العقوبات على روسيا؟، بتاريخ ٢٠٢٢/٢/٢٨، على الرابط /www.alarabiya.net

٣- سويفت" يفصل ٧ كيانات روسية مع فروعها عن شبكته العالمية، بتاريخ ٢٠٢٢/٣/٣،على الرابطwww.alarabiya.net

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٣ (٢٠٢٣)، ص: ١٢٧ - ١٥٢
ISSN: 2222-6583

٣- البعد الإنساني في فرض العقوبات الدولية :

غالبًا ما يحدث أنه عند فرض العقوبات ، وخاصة العقوبات الاقتصادية ، فإنها غالبًا ما تلحق الضرر بالأشخاص والمدنيين ، ولكن ليس مسؤولي النظام الحاكم المتأثرين بالعقوبات، غالبًا ما يؤثر الحظر التجاري على المزارعين الذين لا يستطيعون تصدير محاصيلهم أو العمال الذين لا يستطيعون الحصول على المواد الخام. في معظم الحالات ، تستثني العقوبات المواد الإنسانية. مثل المخدرات ، لكن العقوبات الأمريكية على العراق في عهد صدام حسين عام شملت المخدرات لأن تصدير الأدوية إلى العراق كان محظورًا ، لكن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وضع العراق مسؤولاً عن برنامج النفط مقابل الغذاء عام ١٩٩٦ ، للتخفيف من معاناة العراقيين من المجاعة. وبعضها يستهدف البلدان ذات العقوبات الدولية المعقدة لتلبية الاحتياجات الإنسانية والاحتياجات الملحة للسكان [١]، تظاهرة شعبية ضد النظام الحاكم في البلد المستهدف وانتفاضة ضده وإسقاطه دون الحاجة إلى تدخل عسكري في البلد المستهدف والحرب عليه.

٤-فاعلية التدابير العقابية على السلوك السياسي للدول :

وتجدر الإشارة إلى أنه لم تكن جميع تدابير العقوبات المتخذة للحد من انتهاكات القانون الدولي في البلدان التي شملتها الدراسة هي نفس الإجراءات أو نظام واحد مطبق بطريقة مماثلة في جميع البلدان ، ولكن تمت معاقبة كل بلد من بلدان المقصد على الأدوات المتاحة من الدول المنفذة ، والتي تعتبرها قوة في العلاقات مع بلد المقصد ، بما يتماشى مع مبادئ الأمن الإقليمي [٢].

١- Robin Geiß and Henning Lahmann, Protecting Societies – Anchoring a new protection dimension in international law during armed conflict

٢-د. عبد المنعم سعيد، ما بعد الربيع العربي: الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة : مؤسسة الأهرام، العدد ٢٠١، يوليو٢٠١٥)، ص ٤٧.

ومع ذلك ، فإن معظم العقوبات كانت اقتصادية وعسكرية بطبيعتها ، وكان لجميع الإجراءات العقابية في الواقع تأثير كبير على اقتصاد البلد المستهدف وأدت إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية في الأسواق

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٣ (٢٠٢٣)، ص: ١٢٧ - ١٥٢
ISSN: 2222-6583

العالمية ، الأمر الذي أصبح عبئًا على نطاق البلد. النمو وزيادة معاناة الأمم ولكن فلسفة العمل، لم يكن استخدام العدالة الجنائية لإفقار الناس ، ولكن لممارسة الضغط السياسي على الأنظمة الحاكمة "لإلغاء انتهاكات القانون الدولي أو إجبار النظام على إجراء مفاوضات مزعومة" انتهاكات القانون الدولي.

في العراق ، لم يكن للعقوبات المفروضة على البلاد في عهد صدام حسين منذ أكثر من عقد التأثير المنشود على سياسات النظام ، رغم أنها أثرت عليه اقتصاديًا. احتوت الصدمة الأولية للعقوبات وتعايش معها ، مما دفع الجمهور المحلي إلى الاعتقاد بأن هذه العقوبات كانت مجرد مؤامرة أمريكية لإضعاف قدرات العراق ، وقادت الشعب والنخبة الحاكمة إلى نظرية مؤامرة لتفتيت العراق ، والعقوبات لا يمكن أن تفعل ذلك. الإطاحة بنظام صدام حسين أو تغييره ، الذي أجبر تحت ذرائع أخرى على التدخل العسكري في عام ٢٠٠٣.

أما بالنسبة لإيران ، التي تخضع للعقوبات منذ أكثر من عقدين ، فإن هذه الإجراءات لم تستطع إجبار النظام الإيراني على إنهاء برنامجها النووي ، لكنها ربما ساعدت في إقناع إيران بالانتهاء مع الغرب للتفاوض بشأن البرنامج النووي والتوصل إلى اتفاق بينه وبين مجموعة الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن باستثناء ألمانيا عام ٢٠١٥ [١].

١–صهيب جاسم أحمد عبد الكريم السعيدي، صنع القرار في النظام السياسي الإيراني خلال الفترة من ٢٠١٣ : ٢٠١٧، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزقازيق، ص٧٥ .

ما يرقى إلى اعتراف ضمني بفشل الإجراءات العقابية ضد إيران واللجوء إلى الوسائل الدبلوماسية هو الحل الأفضل ، لكن هذه الإجراءات أثرت بطريقة ما على الاقتصاد ومستويات معيشة الشعب الإيراني. ومع ذلك ، فقد فشل في تغيير سلوك النظام الحاكم ، حيث أصبح بعض من يخضعون للعقوبات الأمريكية أبطالًا وطنيين ، وارتقى آخرون ليصبحوا رئيسًا لجمهورية بولندا.

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٣ (٢٠٢٣)، ص: ١٢٧ - ١٥٢
ISSN: 2222-6583

فشلت روسيا ، التي فرضت عقوبات دولية على البلاد من جانب واحد ومن خلال التحالفات الدولية بعد ضمها لشبه جزيرة القرم في عام ٢٠١٤ ، في إيقاف النظام الحالي في استراتيجيتها للتوسع الخارجي [١]، ولم تتحقق طموحاتها في أوكرانيا ، التي تعرضت للهجوم في فبراير ٢٠٢٢ وكان من المفترض أن تجبر روسيا على التوقف عن انتهاك القانون الدولي ، رغم الإجراءات العقابية المكثفة كماً ونوعاً ، واستمرت روسيا في عملياتها العسكرية وطرد المئات آلاف الأوكرانيين[٢].

٥- التهديد بالعقوبات الدولية كألية للسيطرة والهيمنة على سيادة الدول :

على الرغم من القرارات الدولية برفع العقوبات عن العراق تدريجياً من ٢٠٠٣ إلى ٢٠١٠ بسبب التزامه بمبادئ القانون الدولي، وبينما حاول العراق ممارسة سيادته على بلاده وفق القانون الدولي في جلسة طارئة للبرلمان العراقي ، دعا رئيس الوزراء العراقي عادل عبد المهدي في كانون الثاني / يناير ٢٠٢٠ العراق إلى فرض عقوبات "شديدة" في حال طرد القوات المسلحة لبلاده العراق، وطالبت العراق بتحمل تكاليف القواعد العسكرية الأمريكية على أراضيه [٣].

الخاتمة :

شكلت العقوبات الدولية التي بدأت في عهد عصبة الأمم وحتى اليوم وسيلة من وسائل حل النزاعات، وذلك من خلال تحميل الدولة المخالفة للقانون الدولي (كالاعتداء على دولة أخرى) المسؤولية عن أفعالها ومعاقبتها، وذلك كألية لمنع الحروب أو الحد منها قدر الإمكان لتصبح بذلك الحلول العسكرية هي الخيار الأخير وليس الأول لحل النزاعات بين الدول . أن العقوبات الدولية تظل غير قادرة على اثبات نجاحها بالشكل الملائم في ادارة الصراع الدولي في احيان كثيرة، على الرغم من التوسع فيها، الا انه مازال النقد

١-نزار إسماعيل الحيالي،" قراءة في المذهب العسكري الروسي بين الماضي والحاضر"، دراسات دولية، العدد ٥٦، عمان، ٢٠٢٠ .

٢-هل ستوقف العقوبات الدولية روسيا في أوكرانيا ؟، بتاريخ ٧/ ٣/ ٢٠٢٢، على الرابط(https://alghad.com)

٣-نانيس عبد الرازق فهمي، تأثير العقوبات الدولية على النظام الإقليمي في الشرق الأوسط، بتاريخ ٢/ ٦ / ٢٠١٩، المركز القومي لدراسات الشرق الاوسط ،ص٣٣.

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٣ (٢٠٢٣)، ص: ١٢٧ - ١٥٢
ISSN: 2222-6583

يوجه للعقوبات التي تستهدف المجال الإنساني نظرا لان الشعوب تتأثر بها اكثر من النظام الحاكم ذاته، فعلى الرغم من فرض العقوبات الدولية على بلدان عدة الا ان تلك العقوبات طالت الشعوب في كل دولة، ولم تفشل أوتنجح العقوبات في المطلق، ولكن نجحت نسبياً في تعديل جزء من السلوك وليس كل السلوك

ويبقي دائما المحور الأهم في العقوبات هو مدى الفاعلية التي تتسم بها العقوبات في التأثير على سلوك الدولة المستهدفة، ولا يزال الجدل قائماً حول تقييم أثر العقوبات على نظم الحكم وقدرتها على تعديل سلوكيات تلك النظم أودفع التحول الديمقراطي لهذه الأنظمة ، حيث يدرك أنصار العقوبات الشاملة وكذلك الانتقائية تباين فاعلية العقوبات في التأثير على أنظمة الحكم، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل متداخلة، كطبيعة النظام السياسي في الدولة وقوة اقتصادها، والطبيعة الجغرافية للدولة ومدى تشابك علاقاتها اقليمياً، إضافة لقوة الدول المشاركة في تطبيق العقوبات، علاوةً على نوع العقوبات وشرعيتها من حيث استنادها إلى أسس قانونية ومبررات أخلاقية.

الاستنتاجات:

١- تمثل العقوبات الدولية في بعض الاحيان سلاحا ذوحدين، بحيث تطال انعكاساتها السلبية من قاموا بفرضها ان لم يكن لديهم البديل لتفادى اثارها .

٢- كافة العقوبات الدولية ذات الابعاد المتعددة باستثناء العقوبات ذات البعد السياسي يتفاقم تأثيرها على الشعوب أكثر من نظام الحكم .

٣- رغم ما تنتجه العقوبات الدولية من ضغوطات على الدولة المستهدفة، الا انه مازالت تلك العقوبات عاجزة عن إجبار نظام الحكم على تغيير سياساته، وان كثرة فرض العقوبات واستمرارها لعدة سنوات يكسب الدول خبرة فى التعامل معها والالتفاف حولها .

٤- لم تنجح أي عقوبات دولية في ايقاف حالة حرب، اواعتداء دولة على اخرى الا انها قد تبطئ وتيرة تلك الحرب لنقص امدادات معينة .

٥- قد تخضع العقوبات لاعتبارات سياسية ومصلحية ويتم توظيف القواعد القانونية لخدمة هذه المصالح، حيث تتجاوز دولة ما في استغلال فرض العقوبات في سبيل الهيمنة والسيطرة على الدولة المستهدفة .

المصادر:

اولاً:الكتب:

١- اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، النظرية والواقع، المكتبة الاكاديمية،القاهرة ٢٠١١ .

٢ – عدنان طه الدوري، وعبد الأمير عبد العظيم العكيلي، القانون الدولي العام : الأحكام المنظمة للعلاقات الدولية وقت السلم والحرب، النشر : منشورات الجامعة المفتوحة، ١٩٩٤ .

٣- عبد الكريم علوان، القانون الدولي المعاصر، الطبعة الأولى، عمان : مكتبة الثقافة للنشر والتوزيع ١٩٩٧.

٤ –محمد نور البصراتى، النظم الدبلوماسية والقنصلية، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، ٢٠١٨.

٥ –رياض الراوي، البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط، الأوائل للنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠٠٦م.

٦ –خفاجي باسم،" روسيا ومواجهة الغرب: أزمة القوقاز وأثرها على العالم العربي والمسلم"، ط١، (القاهرة: المركز العربي للدراسات الإنسانية)، ٢٠١٨ .

٧- نانيس عبد الرازق فهمي، تأثير العقوبات الدولية على النظام الإقليمي في الشرق الأوسط، بتاريخ ٢/ ٦ / ٢٠١٩، المركز القومي لدراسات الشرق الاوسط .

ثانيا: المجلات و الدوريات:

١- أحمد إبراهيم محمود، البرنامج النووي الإيراني: بين الدوافع العسكرية والتطبيقات السلمية، مختارات إيرانية، العدد ٦، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، يناير٢٠٠١م

٢ –محمد سالم احمد، البرنامج النووي الإيراني : النشأة–التطور–الدوافع، مجلة دراسات اقليمية، ا جامعة الموصل مركز الدراسات الإقليمية، المجلد ٨، العدد ٢٥، مارس ٢٠١٢، ص ٢٢٩–٢٦٩.

٣ –روز ماري هولس، إيران والعلاقات الخارجية والدور الإقليمي المحتمل، المستقبل العربي، العدد ٢٥٨، مارس ٢٠٠٧م.

٤ –مجموعة الازمات الدولية، لا منطق من اعادة فرض العقوبات الامريكية على ايران، بروكسل: مجموعة الازمات الدولية، اوراق الشرق الاوسط رقم ٤٦، نوفمبر ٢٠١٨،ص ٥

٥ –محمد زاهد غول، ازدواجية المعايير في معالجة قضايا الشرق الأوسط، مركز أمية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، انقرة ،تاريخ النشر٢–٣–٢٠١٧م.

٦ – د. عبد المنعم سعيد، ما بعد الربيع العربي: الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة : مؤسسة الأهرام، العدد ٢٠١، يوليو٢٠١٥)، ص ٤٧

٧– صهيب جاسم أحمد عبد الكريم السعيدي، صنع القرار في النظام السياسي الإيراني خلال الفترة من ٢٠١٣ : ٢٠١٧، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزقازيق، ص٧٥ .

٨ –نزار إسماعيل الحيالي،" قراءة في المذهب العسكري الروسي بين الماضي والحاضر"، دراسات دولية، العدد ٥٦، عمان، ٢٠٢٠ .

ثالثاً:الانترنيت:

١– ما هي العقوبات المالية ؟ بتاريخ ٢٠١٧/٩/٨، على الرابط https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/503695

٢– لمزيد من التفاصيل حول مفهوم العقوبات الاقتصادية .... راجع https://www.marefa.org/%D8%B9%D9%82%D9%88%D8%A8%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9/simplified

٣ –العقوبات الاقتصادية التعريف والأهداف والفعالية،بتاريخ ٩/ ٣/ ٢٠٢٢ https://ara.agromassidayu.com/ekonomicheskie-sankcii-eto-opredelenie-celi-i-effektivnost-a-291016

٤ – محمد حسين كاظم حق النقض (الفيتو Veto) في مجلس الأمن دراسة من منظور القانون الدولي، مجلة أهل البيت العدد ١١، جامعة اهل البيت على الرابط https://abu.edu.iq/research/articles/13489

٥– لمزيد من التفاصيل راجع الاجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، على الرابط https://www.un.org/ar/about-us/main-bodies

٦- السيد صدقي عابدين، العقوبات الدولية، معضله الانسنه بتاريخ ٢٠٢٢/٢/١٠، على الرابط https://acpss.ahram.org.eg/News/17396.aspx

٧- U/S Mandelker Speech on Impact of Sanctions at Center for Strategic and International Studies (CSIS), U.S. DEPARTMENT OF THE TREASURY, July 31, 2019, Available at:https://home.treasury.gov/news/press-releases/sm748

٨- Collective Security Between the Charter of the United Nations and Practical Application – Iraq "Model =cd&source=web&esrc=s&=q&rct=j&https://www.google.com/url?sa=t &ved=2ahUKEwjtt5HF9r32AhVPVhoKHcY7C_U4ChAWegQIEhAB& %url=http%3A%2F%2Fnahrainuniv.edu.iq%2Fsites

٩ -أطفال يموتون في صمـــــــت، بتاريخ ٢٠٠٢/١١/٢١، على الرابط https://www.swissinfo.ch/ara/%D8%A3%D8%B7%D9%81%D8%A7%D9%84-%D9%8A%D9%85%D9%88%D8%AA%D9%88%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D

١٠ -الجوانب القانونية من قرارات المجلس الاقتصادي ضد العراق، بتاريخ ١٦ /٦ / ٢٠١٦، على الرابط https://almerja.com/reading.php?idm=50604

١١ -أزمة القرم : عقوبات أمريكية جديدة تستهدف مقربين من الرئيس الروسي، بتاريخ ٢٠ مارس ٢٠١٤، على الرابط https://www.bbc.com/arabic/worldnews/2014/03/140320_ukraine_russia_obama

١٢- Edward Fishman, How to Fix America's Failing Sanctions Policy, Lawfare, June 4, 2020, Available at:https://www.lawfareblog.com/how-fix-americas-failing-sanctions-policy

١٣- الفيتوالروسي يحول دون تمرير مشروع قرار حول الوضع في أوكرانيا، بتاريخ ٢٠٢٢/٢/٢٥، على الرابط https://news.un.org/ar/story/2022/02/1095042

١٤- لماذا تم استثناء النفط والغاز من العقوبات على روسيا؟، بتاريخ ٢٠٢٢/٢/٢٨، على الرابط https://www.alarabiya.net/aswaq/economy/2022/02/27/%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D8%AA%D9%85-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%86%D8%A7%D8%A1-

١٥- "سويفت" يفصل ٧ كيانات روسية مع فروعها عن شبكته العالمية، بتاريخ ٢٠٢٢/٣/٣،على الرابط https://www.alarabiya.net/aswaq/economy/2022/03/03/-%D8%B3%D9%88%D9%8A%D9%81%D8%AA-%D9%8A%D9%81%D8%B5%D9%84-7-%D9%83%D9%8A%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%AA-

١٦- Robin Geiß and Henning Lahmann, Protecting Societies – Anchoring a new protection dimension in international law during armed conflict، https://www.ejiltalk.org/protecting-societies-anchoring-a-new-protection-dimension-in-international-law-during-armed-conflict-an-agenda-for-discussion ، February 23, 2021

١٧ -هل ستوقف العقوبات الدولية روسيا في أوكرانيا ؟، بتاريخ ٧/ ٣/ ٢٠٢٢، على الرابط https://alghad.com/%D9%87%D9%84-%D8%B3%D8%AA%D9%88%D9%82%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%82%D9%88%D8%A8%D8%A7%D8%A/

رابعاً:المواد القانونية:

١- المادة ٤١ من الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة .

١. لمجلس الأمن أن يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير التي لا تتطلب استخدام القوات المسلحة لتنفيذ قراراته، وله أن يطلب إلى أعضاء "الأمم المتحدة" تطبيق هذه التدابير، ويجوز أن يكون

من بينها وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبريدية والبرقية واللاسلكية وغيرها من وسائل المواصلات وقفا جزئياً أو كليا وقطع العلاقات الدبلوماسية.

٢ –المادة ٤٢ من الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة .

إذا رأى مجلس الأمن أن التدابير المنصوص عليها في المادة ٤١ لا تفي بالغرض أو ثبت أنها لم تف به، جاز له أن يتخذ بطريق القوات الجوية والبحرية والبرية من الأعمال ما يلزم لحفظ السلم والأمن الدولي أو لإعادته إلى نصابه. ويجوز أن تتناول هذه الأعمال المظاهرات والحصر والعمليات الأخرى بطريق القوات الجوية أو البحرية أو البرية التابعة لأعضاء "الأمم المتحدة."